مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب

الباحثة: أفنان عادل المسبحي

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1029-8908

العدد ١٢١- السنة ٣٥

شوال: ١٤٤١هـ - يونيو ٢٠٢٠م

البحث الخامس

سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب

الباحثة : أفنان عادل المسبحي
طالبة دكتوراه في الحديث النبوي الشريف وعلومه
في جامعة الأزهر كلية الدراسات الإسلامية بنات

سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب

الباحثة: أفنان عادل المسبحي*

تاريخ استلام البحث: مايو ٢٠١٨م **تاريخ إجازة البحث: أكتوبر ٢٠١٨م.**

ملخص البحث

هذا بحث بعنوان «سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب»، تسعى الباحثة من خلاله إلى تحقيق صحة سماع حماد بن سلمة من شيخه عطاء بن السائب، هل صح السماع منه قبل اختلاط شيخه عطاء بن السائب أم بعد اختلاطه؟، مع جمع لأقوال النقاد في هذه المسألة، وتحقيق أقوالهم ومحاولة الجمع بينها، ومن ثم تخريج لبعض مرويات حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب في كتب السنة وسبرها والنظر في حالها.

إضافة إلى ذكر حال الراوي وشيخه من حيث الجرح والتعديل.

كما حوت الدراسة في التمهيد على تعريف الاختلاط، وبيان أسباب الاختلاط، مع ذكر أقسام الرواة الذين تغيروا بآخرة والتفريق بينهم وبين من حصل لهم الاختلاط في عمرهم، وحكم رواية المختلط عند المحدثين.

وفي نهاية البحث توصلت الباحثة إلى تأييد من رجح القول بصحة سماع حماد بن سلمة من شيخه عطاء بن قبل الاختلاط، وعلى ضوء ذلك فيمكن القول بتصحيح حديث حماد بن سلمة عن شيخه عطاء بن السائب إذا انفرد في الرواية عنه، إلا أن يكون في السند أو المتن قرينة تستوجب رد الحديث أو تضعيفه.

الكلمات الدالة: الاختلاط، حماد بن سلمة، عطاء بن السائب، السماع.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده و نستعينه، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.. أما بعد:

(*) الباحثة: أفنان عادل جاسم المسبحي: طالبة دكتوراه في الحديث النبوي الشريف وعلومه في جامعة الأزهر كلية الدراسات الإسلامية بنات، حصلت على الماجستير في الحديث النبوي الشريف وعلومه من جامعة الكويت عام ٢٠١٧م، والليسانس في الحديث النبوي الشريف وعلومه من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت عام ٢٠١٠م. تعمل مدرسة في مركز إعداد الداعيات التابع لإدارة الدراسات الإسلامية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية منذ عام ٢٠١١م.
الاهتمامات البحثية: علم الرجال، مصطلح الحديث، التخريج وعلل الحديث.

فمما لا شك فيه أن مسألة اختلاط الراوي من المسائل المهمة التي عنى بها علماء الحديث الشريف في كل زمان ومكان، وأن معرفة الاختلاط من العلوم الدقيقة التي لا يتصدى لها إلا جهابذة النقاد والحفاظ، ومما لا يخفى على أحد أن إثبات صحة سماع الراوي من شيخه من الأمور المهمة التي يترتب عليها الحكم على إسناد الحديث بالصحة والضعف.

ولقد وقع الخلاف بين العلماء قديما وحديثا في صحة حماد بن سلمة من شيخه عطاء ابن السائب، فذهب فريق منهم إلى إثبات السماع لحماد بن سلمة من عطاء بن السائب قبل اختلاطه، ورأى البعض بأن سماعه منه كان بعد اختلاطه، فأردت أن أتحقق من صحة السماع من خلال هذا البحث الذي أسميته «سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب»، وقد ألحقت فيه بعض الأمثلة التطبيقية من بعض كتب السنة حتى يتسنى لي الحكم على صحة سماع حماد بن سلمة من شيخه عطاء.

الدراسات السابقة:

وأما بالنسبة للدراسات السابقة التي بحثت هذا الموضوع، فلم أجد دراسة تطبيقية مستقلة تحقق في صحة السماع، غير بحث معنون ب « الانبساط بتحقيق سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب فقط قبل الاختلاط» وقد اقتصر الباحث على الحكم على حديث «من ترك موضع شعرة لم يصبها الماء...»، وهو من رواية حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب كما يشير إليه العنوان، كما قام الباحث بجمع لأقوال النقاد و المحدثين في صحة سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب، والترجيح بين الأقوال حسب ما رآه صوابا.

أسباب اختيار الموضوع:

١- أهمية هذا الموضوع وضرورة العناية به؛ لما يرتبط به من رد لأحاديث نبوية وعدم العمل بها في حال ثبت سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب بعد الاختلاط، والعكس بالعكس.

٢- مشاركة أهل العلم والفضل شرف خدمة حديث النبي ﷺ، والدفاع عن سنته.

٣- يقوي هذا النوع من البحوث الملكة العلمية والنقدية لدى طالب العلم، كما أنه ممارسة تطبيقية جيدة لعلوم مصطلح الحديث.

منهجي في البحث:

١- ذكرت ترجمة مختصرة للراويين حماد بن سلمة وعطاء بن السائب في المبحث الأول.

٢- جمعت المادة العلمية و أقوال العلماء من مصادرها الأصلية، وقد اعتمدت على الكتب الوسيطة في نقل أقوال العلماء في حال عدم وجودها في الكتب الأصلية.

٣- أخرج رواية حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب من بعض مصادر السنة للوصول لحكم صحيح على الأحاديث.

٤- لم أستوف التخريج كاملا من كل كتب السنة، إنما حرصت على تخريج رواية كل من تابع حماد فقط في روايته عن عطاء بن السائب.

٥- في البحث عن المتابعات، فإني أبحث عن متابعة تامة لحماد بن سلمة فقط في روايته عن عطاء؛ كي يتحقق المقصود من البحث وهو تحقيق ثبوت السماع من عدمه.

٦- الأصل في حكمي على الأحاديث، أن أحكم على أسانيد حماد بن سلمة في روايته عن عطاء بن السائب، وليس الحكم على متن الحديث.

٧- أنقل أقوال العلماء في حكمهم على الأحاديث، وأسترشد بها في حكمي على الأحاديث.

خطة البحث:

وأما خطة البحث فقد تألفت من مقدمة، وتمهيد، وموضوع البحث، وخاتمة، وتفصيلها كالآتي:

المقدمة: وفيها الدراسات السابقة، وأسباب اختيار الموضوع،ومنهج البحث، وخطة البحث.

التمهيد: وهو بعنوان الاختلاط عند المحدثين، وفيه أربعة مباحث:

المطلب الأول: تعريف الاختلاط لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: أسباب اختلاط الرواة.

المطلب الثالث: أقسام الرواة الذين تغيروا بآخرة.

المطلب الرابع: حكم رواية المختلط.

المبحث الأول: في ترجمة الراوي وشيخه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة عطاء بن السائب.

المطلب الثاني: ترجمة حماد بن سلمة.

المبحث الثاني: أقوال النقاد في صحة سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقوال من أثبت سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب قبل اختلاطه.

المطلب الثاني: أقوال من أثبت سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب بعد اختلاطه.

المبحث الثالث: تحقيق سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب – دراسة تطبيقية –:

المطلب الأول: دراسة تطبيقية لبعض مرويات حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب في كتب السنة.

المطلب الثاني: القول الراجح في صحة سماع حماد بن سلمة من شيخه عطاء بن السائب.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

التمهيد

المطلب الأول

تعريف الاختلاط لغة واصطلاحا

أولا: الاختلاط لغة:

وفي لغة العرب يقال: خلط الشيء بغيره من باب ضرب فاختلط، وخالطه مخالطة، وخلاطا بالكسر. واختلط فلان: أي فسد عقله، والتخليط في الأمر: الإفساد فيه [1].

وقال ابن منظور: خلط الشيء بالشيء يخلطه خلطا، وخلطه فاختلط: أي مزجه واختلطا. وخالط الشيء مخالطة وخلاطا: مازجه، والخِلطُ: ما خالط الشيء، وجمعه أخلاط، والخِلطُ: اسم كل نوع من الأخلاط كأخلاط الدواء ونوعه.

ويقال سمنٌ خليط: فيه شحم ولحم، والخليط من العلف: تبن وقت، وهو أيضا تبن وطين يخلطان [2].

ثانيا: الاختلاط اصطلاحا:

عرف ابن الصلاح في مقدمته الاختلاط مكتفيا بذكر الأسباب المؤدية إليه، فقال

(١) مختار الصحاح، مادة خلط (١/ ٩٤).

(٢) لسان العرب، مادة خلط (٧/ ٢٩٢).

– رحمه الله –: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره أو غير ذلك [١].

وقد عرف الإمام السخاوي حقيقة الاختلاط، فقال – رحمه الله –: حقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال؛ إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض موت ابن، وسرقة مال، كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن [٢].

ومن خلال النظر في المعنى اللغوي والاصطلاحي للاختلاط، نجد علاقة بينهما، فكما أن الاختلاط لغة هو خلط الشيء بغيره، فالاختلاط اصطلاحا هو فساد عقل الراوي بحيث تختلط أقواله وأفعاله، ويلقن فيقبل التلقين، فلا يميز ما كان من حديثه وما أدخل عليه.

وقد عرف الاختلاط محقق شرح علل الترمذي الدكتور همام سعيد، فقال – رحمه الله –: هو آفة عقلية تورث فسادا في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما، كفقد عزيز، أو ضياع مال، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنه، يقال فيه: اختلط بآخرة، ورغم أن كثير من الناس يختلطون، إلا أن الاختلاط إذا أطلق انصرف إلى فئة قليلة منهم، وهي فئة المحدثين؛ وذلك لما في اختلاط المحدث من أثر على روايته، لا سيما الثقة العدل المحتج به[٣].

المطلب الثاني

أسباب اختلاط الراوي

و أسباب اختلاط الراوي كثيرة، وقد ذكرها العلماء مفرقة في كتب المصطلح، وسأذكر هنا بعضا منها:

١– قال ابن الصلاح: فمنهم من خلط لخرفه [٤]، أو لذهاب بصره، وغيره [٥].

٢– قال السيوطي – رحمه الله –: تلف الكتب والاعتماد على الحفظ [٦].

(١) مقدمة ابن الصلاح (١/ ٣٩١).
(٢) فتح المغيث (٤/ ٣٦٦).
(٣) شرح علل الترمذي (١/ ١٠٣).
(٤) الخرف لغة: فساد العقب من الكبر، انظر: مختار الصحاح، مادة خرف (١/ ٨٩).
(٥) مقدمة ابن الصلاح (١/ ٣٩١).
(٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢/ ٨٩٦).

٣- وقال السخاوي: فساد العقل بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن وسرقة مال[١].

و قد يكون للاختلاط أسبابا أخرى غير التي ذكرت، ولكن لا بد من التنبيه على أمر مهم وهو أن الاختلاط قد يحصل من الأسباب التي ذكرتها آنفا، وقد يحصل من غيرها ويصيب الإنسان في أي عمر، وهو غير التغير الذي يحصل للإنسان عند موته، وقد أشار إلى هذا الأمر الحافظ الذهبي، قال – رحمه الله –: كل تغير يوجد في مرض الموت فليس بقادح في الثقة، فإن غالب الناس يعتريهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد من ذلك، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه، فيخالف فيه[٢].

وقال ابن الكيال في مقدمة كتابه الكواكب النيرات: من تغير في مرض الموت وليس المقصود ذلك؛ لأن عامة من يموت يختلط قبل موته ولا يضره ذلك[٣].

المطلب الثالث

الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في عمرهم

وقد ذكر العلائي في مقدمة كتابه المختلطين أقسام من اختلط من الرواة في آخر عمرهم، وقسمهم على ثلاثة أقسام، فقال – رحمه الله –:

أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم، فهم على ثلاثة أقسام:

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفا أصلا ولم يحط من مرتبته؛ إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنهم لم يرووا شيئا حال اختلاطهم فسلم حديثهم من الوهم كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم ونحوهما.

والثاني: من كان متكلما فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه كابن لهيعة، ومحمد بن جابر السحيمي ونحوهما.

(١) فتح المغيث (٤/ ٣٦٦) بتصرف.
(٢) سير أعلام النبلاء (١/ ٨٠).
(٣) الكواكب النيرات (١/ ٥٩).

والثالث: من كان محتجا به ثم اختلط أو عمر في آخر عمره فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك[١].

المطلب الرابع
حكم رواية المختلط

وفي حكم رواية المختلط هل هي من قبيل المقبول أم المردود، يقول ابن حبان في مقدمة صحيحه: وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجريري وسعيد بن أبي عروبة وأشباههما فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما رووا إلا إنا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل الاختلاط، وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى؛ لأن حكمهم وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم حكم الثقة إذا أخطأ إن الواجب ترك خطئه إذا علم والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء[٢].

قال ابن الصلاح في المقدمة: و الحكم فيهم: أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده [٣].

وقال السخاوي: فما روى المتصف بذلك في حال اختلاطه، أو أشكل بحيث لم نعلم أروايته صدرت في حال اتصافه به، أو قبله، سقط حديثه في الصورتين، بخلاف ما رواه قبل الاختلاط لثقته[٤].

وقال أيضا: وتمييز من سمع مهم، قبل الاختلاط فيقبل، أو بعده فيرد، وكذا ما وقع

(١) المختلطين (١/٣).
(٢) صحيح ابن حبان (١/ ١٦١).
(٣) مقدمة ابن الصلاح (١/٢٤٨)
(٤) فتح المغيث (٤/ ٣٦٦).

الشك في وقته، أو علم بالسماع منه في الوقتيين لكنهم لم يتميز[1] .

فعلى ضوء هذه النصوص يتبين لنا أن المختلط العدل يقبل من حديثه ما حدث به قبل اختلاطه، ويرد ما كان منه بعد الاختلاط، وكذلك ما شك فيه هل هو قبل الاختلاط أم بعده، هذا في حق الراوي العدل الثقة، في حين أن الضعفاء والمجروحين لا يضرهم اختلاطهم؛ لأن حديثهم مردود في حال الاختلاط وقبله.

المبحث الأول
ترجمة الشيخ وتلميذه
المطلب الأول
ترجمة عطاء بن السائب

هو عطاء بن السائب بن مالك، ويقال: ابن زيد، ويقال: ابن يزيد الثقفي، أبو السائب.

سمع من إبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير، وطاووس بن كيسان، وعامر الشعبي، وعبدالله بن أوفى، وعمرو بن ميمون الأودي، ... وغيرهم.

وسمع منه سليمان الأعمش، وعبدالرحمن بن محمد المحاربي، وأبو وكيع بن الجراح، وحماد بن سلمة – على خلاف فيهم، كما سيأتي معنا–، ... وغيرهم [2].

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: عطاء بن السائب ثقة ثقة رجل صالح [3] .

قال أحمد بن عبدالله العجلي: كان شيخا ثقة قديما، روى عن ابن أبي أوفى، ومن سمع منه قديما فهو صحيح السماع منهم سفيان الثوري، فأما من سمع بأخرة فهو مضطرب الحديث منهم هشيم، وخالد بن عبدالله الواسطي، إلا أن عطاء بأخرة كان يتلقن إذا لقنوه في الحديث؛ لأنه كان غير صالح الكتاب، وأبوه تابعي ثقة[4].

قال أبو حاتم: كان محله الصدق قديما قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بآخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء سفيان وشعبة، وفي حديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه

(١) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (١/ ١٣٢).
(٢) تهذيب الكمال (٢٠/ ٨٦).
(٣) المصدر السابق نفسه (٢٠/ ٩٠).
(٤) معرفة الثقات (٢/ ١٣٥).

ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويها عن التابعين فرفعها إلى الصحابة[١].

قال النسائي: ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير، ورواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة[٢].

ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة، ثم قال: وكان ثقة وقد روى عنه المتقدمين، وكان قد تغير حفظه بآخرة واختلط في آخر عمره[٣].

قال يحيى بن معين: كان عطاء بن السائب قد اختلط، قال سمعت من عبيدة ثلاثين حديثا، فقلت ليحيى: فما سمع منه جرير و ذووه أليس هو صحيح؟ قال: لا، وما روى هو وخالد الطحان كأنه يضعفهم، إلا من سمع منه قديما، قال يحيى: وقد سمع منه أبو عوانة في الصحة والاختلاط جميعا[٤].

وقال البخاري: قال يحيى بن القطان: ما سمعت أحدا من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئا في حديثه القديم[٥].

قال ابن عدي: وعطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فمن سمع منه قديما مثل الثوري وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة[٦].

ذكره العلائي في جامع التحصيل، ثم قال: قال أحمد بن حنبل: لا نعرف له سماعا من عبيدة يعني السلماني ولا لقاء، وحمل قوله سمعت من عبيدة ثلاثين حديثا على اختلاطه[٧].

قال الحافظ ابن حجر في التقريب: صدوق اختلط[٨].

قال البخاري: قال عبدالله بن أبي الأسود عن أبي عبدالله البجلي: مات سنة ست وثلاثين ومئة أو نحوها[٩].

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٤).
(٢) تهذيب الكمال (٢٠/ ٩٢).
(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٢٨).
(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٣٢٨).
(٥) التاريخ الكبير (٦/ ٤٦٥).
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٧٨).
(٧) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (١/ ٢٣٨).
(٨) تقريب التهذيب (ص:٦٧٨).
(٩) التاريخ الكبير (٦/ ٤٦٥).

المطلب الثاني

ترجمة حماد بن سلمة

هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة بن أبي صخرة مولى ربيعة بن مالك، ويقال: مولى قريش، ويقال: مولى حميري بن كرامة، وهو ابن أخت حميد الطويل.

وقد سمع من خاله حميد الطويل، وسلمة بن دينار، وخالد بن ذكوان، وخالد بن الحذاء، وسلمة بن كهيل، وعطاء بن السائب، وعامر الأحول، .... وغيرهم.

وسمع منه عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، وسفيان الثوري، وعفان بن مسلم، ومحمد بن محبوب البناني، ووكيع بن الجراح، وأبو عامر العقدي، ... وغيرهم[١].

قال عباس الدوري عن يحيى بن معين: حديثه في أول أمره وآخره واحد، وكان حماد بن سلمة رجل صدق، ومات يحيى بن سعيد – يعني القطان– وهو يحدث عنه –[٢].

قال الأصمعي عن عبدالرحمن بن مهدي: حماد بن سلمة صحيح السماع حسن اللقى، أدرك الناس لم يتهم بلون من الألوان، ولم يلتبس بشيء، أحسن ملكة نفسه ولسانه، ولم يطلقه على أحد، ولا ذكر خلقا بسوء، فسلم حتى مات[٣].

قال عبدالله بن المبارك: دخلت البصرة فما رأيت أحدا أشبه بمسالك الأول من حماد بن سلمة[٤].

قال حجاج بن المنهال: حدثنا حماد بن سلمة، وكان من أئمة الحديث[٥].

ذكره ابن حبان في كتابه الثقات، ثم قال: كان من العباد المجابين الدعوة، وكان ابن أخت حميد بن الطويل، حميد خاله ولم ينصف من جانب حديثه، ثم قال – رحمه الله –: ولم يكن من أقران حماد مثله بالبصرة في الفضل والدين والعلم والنسك والجمع والكتبة والصلابة في السنة والقمع لأهل البدعة، ولم يكن يثلبه في أيامه إلا قدري أو مبتدع جهمي لما كان يظهر

(١) تهذيب الكمال (٧/ ٢٥٩).
(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٣١٢).
(٣) تهذيب الكمال (٧/ ٢٦٤).
(٤) المصدر السابق (٧/ ٢٦٤).
(٥) المصدر السابق (٧/ ٢٦٣).

من السنن الصحيحة[١].

كما ذكره العجلي في الثقات، ثم قال: حماد بن سلمة يكنى أبا سلمة، بصري ثقة رجل صالح حسن الحديث، يقال: إن عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره[٢].

قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام: حماد بن سلمة أحد الأثبات في الحديث ومتحقق بالفقه من أصحاب العربية الأول[٣].

قال الإمام الذهبي: كان بحرا من بحور العلم وله أوهام في سعة ما روى، وهو صدوق حجة – إن شاء الله –، وليس هو في الإتقان كحماد بن زيد، وتحايد البخاري إخراج حديثه، إلا حديثا خرجه في الرقاق، فقال: قال لي أبو الوليد: حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن أبي، ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن[٤].

وقد رد ابن حبان في مقدمة صحيحه على من ترك الاحتجاج بحديث حماد بن سلمة برد قوي، فقال – رحمه الله –: وربما أروي في هذا الكتاب واحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل سماك بن حرب وداود بن أبي هند ومحمد بن إسحاق بن يسار وحماد بن سلمة وأبي بكر بن عياش وأضرابهم، ممن تنكب عن رواياتهم بعض أئمتنا، واحتج بهم البعض، فمن صح عندي منهم بالبراهين الواضحة وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة احتججت به ولم أعرج على قول من قدح فيه،ومن صح عندي بالدلائل النيرة والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنه غير عدل لم أحتج به وإن وثقه بعض أئمتنا، وإني سأمثل واحدا منهم وأتكلم عليه؛ ليستدرك به المرء من هو مثله، كأنا جئنا إلى حماد بن سلمة فمثلناه وقلنا لمن ذب عمن ترك حديثه: لِمَ استحق حماد بن سلمة ترك حديثه، وكان رحمة الله ممن رحل وكتب؟، وجمع وصنف وحفظ وذاكر، ولزم الدين والورع الخفي والعبادة الدائمة والصلابة في السنة،والطبق على أهل البدع ولم يشك عوام البصرة أنه كان مستجاب الدعوة، ولم يكن في البصرة في زمانه أحد ممن نسب إلى العلم يعد من البدلاء غيره، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال لِمَ استحق مجانبة روايته؟ فإن قال: لمخالفته الأقران فيما روى في الأحايين، يقال

(١) الثقات (٦/ ٢١٧).
(٢) معرفة الثقات (١/ ٣١٩).
(٣) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٦٣٠).
(٤) سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٦).

له: وهل في الدنيا محدث ثقة لم يخالف الأقران في بعض ما روى؟، فإن استحق إنسان مجانبة جميع ما روى بمخالفته الأقران في بعض ما يروي لاستحق كل محدث من الأئمة المرضيين أن يترك حديثه لمخالفتهم أقرانهم في بعض ما رووا، فإن قال: كان حماد يخطأ، يقال له: وفي الدنيا أحد بعد رسول الله ﷺ يعرى عن الخطأ، ولو جاز ترك حديث من أخطأ لجاز ترك حديث الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين؛ لأنهم لم يكونوا بمعصومين، فإن قال: حماد قد كثر خطؤه له،إن الكثرة اسم يشتمل على معان شتى ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه، فإذا فحش ذلك منه وغلب على صوابه استحق مجانبة روايته، وأما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطأ فيه، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط، مثل شريك وهشيم وأبي بكر بن عياش وأضرابهم، كانوا يخطئون فيكثرون فروى عنهم واحتج بهم في كتابه، وحماد واحد من هؤلاء[1]، فإن قال: كان حماد يدلس. يقال له: فإن قتادة وأبا إسحاق السبيعي وعبد الملك بن عمير وابن جريج والأعمش والثوري وهشيما كانوا يدلسون واحتججت بروايتهم، فإن أوجب تدليس حماد في روايته ترك حديثه أوجب تدليس هؤلاء الأئمة ترك حديثهم، فإن قال: يروي عن جماعة حديثا واحدا بلفظ واحد من غير أن يميز بين ألفاظهم، يقال له: كان أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون يؤدون الأخبار على المعاني بألفاظ متباينة، وكذلك كان حماد يفعل كان يسمع الحديث عن أيوب وهشام وابن عون ويونس وخالد وقتادة عن ابن سيرين فيتحرى المعنى ويجمع في اللفظ فإن أوجب ذلك منه ترك حديثه أوجب ذلك ترك حديث سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وأمثالهم من التابعين؛ لأنهم كانوا يفعلون ذلك[2].

قال الحافظ ابن حجر في التقريب: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخرة[3].

قال ابن حبان: مات في ذي الحجة لإحدى عشر ليلة بقيت منه سنة سبع وتسعين

---

(١) قال محقق الكتاب الشيخ شعيب الأرناؤوط (١/ ١٥٤): لم يذكر ابن حبان فاعل « روى»، واحتج، والظاهر أنه يعرض بالبخاري – رحمه الله –؛ لأنه أضرب عن رواية حماد فيما يحتج به، وكذا قال الحافظ ابن حجر في التهذيب (٣/ ١٤): وقد عرض ابن حبان بالبخاري لمجانبته حديث حماد بن سلمة حيث يقول: لم ينصف من عدل عن الاحتجاج به إلى الاحتجاج بفليح وعبدالرحمن بن عبدالله بن دينار.

(٢) صحيح ابن حبان (١/ ١٥٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص:٢٦٨).

ومائة[1].

المبحث الثاني

أقوال النقاد في صحة سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب

وقبل البدء في حصر أقوال من أثبت السماع لحماد بن سلمة من عطاء بن السائب حال اختلاطه، ومن قال: إن السماع قد حدث قبل اختلاط الشيخ، فإنه تجدر بنا الإشارة إلى كلام نفيس ذكره الحافظ ابن رجب في شرح العلل قد بين فيه ضابطا يصلح للتمييز بين روايات عطاء قبل اختلاطه، ورواياته بعد الاختلاط، فقال – رحمه الله –: وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديما، ومن سمع منه بأخرة، فمنهم من قال: من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة فسماعه ضعيف، ومنهم من قال: دخل عطاء البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومنهم الحمادان والدستوائي، ومن سمع منه في القدمة الثانية فسماعه ضعيف، منهم وهيب وإسماعيل بن علية، ومنهم من قال: إن حدث عطاء عن رجل واحد فحديثه جيد، وإن حدث عن جماعة فحديثه ضعيف، وهو ضابط التمييز عند شعبة بالنسبة لروايات عطاء، ومنهم من قال: حديث شعبة وسفيان عنه صحيح؛ لأنه قبل الاختلاط[2].

المطلب الأول

أقوال من أثبت صحة سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب قبل اختلاطه

وقد ذهب جمع غفير من المحدثين إلى القول بثبوت صحة سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب، بل نقل ابن الكيال إجماعهم على صحة السماع فقال – رحمه الله –: وقد استثنى الجمهور رواية حماد بن سلمة عنه أيضا، قاله ابن معين وأبو داود والطحاوي وحمزة الكناني [3]، ولعل المثبتين لصحة السماع أكثر عددا ممن قال بأن سماع حماد من شيخه كان بعد الاختلاط، وهو القول الأقرب للصواب .

(١) الثقات (٦/ ٢١٦).
(٢) شرح علل الترمذي (١/ ١٠٧).
(٣) الكوكب النيرات (١/ ٣٢٥).

وقد اقتصرت في هذا المبحث على جمع أقوال من نص من العلماء على حماد بن سلمة باسمه وأثبت له السماع من شيخه عطاء.

قال ابن الجنيد: قال رجل ليحيى وأنا أسمع: روى جرير عن حبيب بن أبي عمرة والشيباني أحاديث كأنه يقول منكرة، فقال يحيى: حبيب بن أبي عمرة والشيباني ثقتان، ولعل هذا من جرير، قال: وروى عن عطاء بن السائب؟ فقال يحيى: إن جرير وابن فضيل وهؤلاء سمعوا من عطاء بن السائب بآخرة، فقلت ليحيى: كان ابن السائب قد خلط؟ قال: نعم، قال يحيى: وحماد بن سلمة سمع من عطاء بن السائب قديما قبل الاختلاط[١].

قال ابن الجارود: حديث سفيان وشعبة وحماد بن سلمة عنه جيد[٢].

قال الطحاوي: وإنما حديث عطاء الذي كان منه قبل تغيره يؤخذ من أربعة لا من سواهم، وهم: شعبة، وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد[٣].

قال حمزة بن محمد الكناني في أماليه: حماد بن سلمة قديم السماع من عطاء[٤].

قال ابن عدي – رحمه الله –: قال يحيى بن معين: وحديث شعبة وسفيان وحماد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم، وحديث جرير وأشباهه بعد تغير عطاء في آخر عمره[٥].

ومثله أيضا المنذري، حيث حكم في الترغيب والترهيب على حديث معاذ بن جبل الذي رواه حماد عن شيخه عطاء بالصحة، فقال – رحمه الله –: وإسناده صحيح إن شاء الله؛ فإن عطاء بن السائب ثقة، وقد حدث عنه حماد بن سلمة قبل اختلاطه[٦].

قال العراقي: واستثنى أبوداود أيضا هشام الدستوائي، فقال: وقال أحمد: قدم عطاء البصرة قدمتين، فالقدمة الأولى سماعهم صحيح، سمع منه في القدمة الأولى: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وهشام الدستوائي، والقدمة الثانية: قد تغير سمع منه وهيب وإسماعيل بن علية، وعبدالوارث، وسماعهم منه ضعيف[٧].

---

(١) سؤلات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (١/ ٤٧٨).
(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٧).
(٣) شرح مشكل الآثار (٦/ ٢٩١).
(٤) الكوكب النيرات (١/ ٣٢٦).
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٧٣).
(٦) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف (٢/ ٢٩١).
(٧) التقييد والإيضاح (١/ ٤٤٤).

قلت: دل كلام الإمام أحمد صراحة على أن حماد قديم السماع من شيخه عطاء، وأن سماعه منه ثابت صحيح، وكذا الحال بالنسبة لحماد بن زيد وهشام الدستوائي، ثم نص بعد ذلك على أسماء من سمع من عطاء حال اختلاطه، والقاعدة عند المحدثين أن من أثبت حجة على من لم يثبت.

وقال الهيثمي عن إسناد من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب: رجاله ثقات؛ لأن حماد بن سلمة روى عن عطاء بن السائب قبل الاختلاط[١].

وقال أيضا: وفيه عطاء بن السائب، وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل اختلاطه وبقية رجاله ثقات[٢].

قال ابن معين: حديث سفيان وشعبة بن الحجاج وحماد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم، وحديث جرير بن عبدالحميد وأشباه جرير ليس بذاك؛ لتغير عطاء في آخر عمره[٣].

وممن ذهب إلى القول بصحة سماع حماد بن سلمة من شيخه عطاء الحافظ بن حجر في التلخيص، فقال – رحمه الله –: فإنه من رواية عطاء بن السائب وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط[٤].

قال يعقوب بن سفيان: هو ثقة حجة، وما روى عنه سفيان وشعبة وحماد بن سلمة سماع هؤلاء سماع قديم[٥].

المطلب الثاني

أقوال من أثبت السماع لحماد بن سلمة من عطاء بن السائب بعد اختلاطه

ولقد أطلق بعض جهابذة النقاد القول بعدم صحة حديث حماد بن سلمة من شيخه عطاء، وأن جل روايته عنه كانت بعد اختلاطه، وممن قال بذلك شيخ البخاري علي بن المديني، حيث قال – رحمه الله –: وكان أبو عوانة حمل عنه قبل أن يختلط ثم حمل عنه بعد

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/ ١١٢).
(٢) المصدر السابق (١٠/ ١٠٠).
(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٣٠٩).
(٤) التلخيص الحبير (١/ ٢٩٤).
(٥) المصدر السابق (٧/ ٢٠٧).

فكان لا يعقل ذا من ذا، وكذا حماد بن سلمة[١].

وقد أطلق أبو حاتم الرازي القول بتضعيف رواية البصريين[٢]عموما عن عطاء بن السائب، فقال – رحمه الله –: كان عطاء بن السائب محله الصدق قديما قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث ثم بآخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء سفيان وشعبة، وفي حديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره[٣].

وهذا ما قاله العقيلي أيضا، فقال – رحمه الله –: إنما يقبل من حديث عطاء ما روى عنه شعبة وسفيان، فأما جرير وخالد بن عبدالله وابن علية وعلي بن عاصم وحماد بن سلمة وأهل البصرة فأحاديثهم عنه مما سمع بعد الاختلاط؛ لأنه إنما قدم عليهم في آخر عمره، فهؤلاء وأمثالهم ممن روى عنه بعد الاختلاط فلا يقبل حديثهم[٤].

قلت: وإن خص العقيلي شعبة وسفيان فقط بصحة السماع، فإن حماد بن سلمة من طبقتهما وهو ثقة في نفسه قد ذكره ابن سعد في الطبقة الخامسة من طبقات المحدثين[٥]، وهي نفسها طبقة شعبة[٦]، وقد ذكر سفيان الثوري في الطبقة السادسة[٧] من طبقات المحدثين، كما أن شعبة أخبر عن نفسه أنه كان يسأل حماد بن سلمة، فقال – رحمه الله –: كان حماد بن سلمة يفيدني عن عمار بن أبي عمار[٨]، وعلى ذلك فتقاس رواية حماد عن عطاء بن السائب برواية الأكابر كشعبة وسفيان، كما ذهب إلى ذلك المثبتين لصحة السماع.

قال ابن حجر العسقلاني في الفتح: وإنما ذكره البخاري بصيغة التمريض؛ لأن عطاء بن السائب مختلف في الاحتجاج به وقد اختلط في آخر عمره، ولكن أخرجه ابن خزيمة من رواية سفيان الثوري، وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه، وأبوه وثقه العجلي وابن حبان، وليس

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٦).
(٢) حماد بن سلمة بصري.
(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٤).
(٤) الكواكب النيرات (١/ ٣٢٧).
(٥) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٨٢).
(٦) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٨٠).
(٧) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧١).
(٨) تذكر الحفاظ (١/ ١٥١).

هو من شرط البخاري[1].

المبحث الثالث

تحقيق سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب – دراسة تطبيقية

المطلب الأول

دراسة تطبيقية لبعض مرويات حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب من بعض كتب السنة

التطبيق الأول: عن عبدالله بن عباس ﷺ أن النبي ﷺ قال: «الحجر الأسود من الجنة»

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه الإمام النسائي في سننه، كتاب مناسك الحج والعمرة، باب ذكر الحجر الأسود[2]، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده[3]، مسند عبدالله بن عباس من طريق حماد بن سلمة عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير عن عبدالله بن عباس عن النبي ﷺ بنحوه.

ثانيا: تخريج المتابعات:

أخرجه الإمام الترمذي في سننه، كتاب الحج، باب ما جاء في فضل الحجر الأسود والركن والمقام [4]، من طريق جرير بن عبدالحميد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن عبدالله بن عباس ﷺ عن النبي ﷺ بزيادة: «وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا ابن آدم».

ثالثا: الحكم على الحديث:

الحديث صحيح؛ وقد ذهب أكثر المحدثون على أن حماد بن سلمة قد صح سماعه من شيخه عطاء قبل الاختلاط، كما مر بنا سابقا[5].

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣/ ٨٤).
(٢) (٤/ ١٢٣)، حديث رقم ٣٩٠٢.
(٣) (٣/ ٢٤٢) حديث رقم٢٧٩٥، و(٣/ ٣٢٥) حديث رقم٣٠٤٧، و(٣/ ٤٧٤) حديث رقم٣٥٣٧.
(٤) (٣/ ٢١٧)، حديث رقم ٨٧٧.
(٥) انظر صفحة ١٤.

قال الترمذي[1]: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح[2].

التطبيق الثاني: عن عبدالله بن عباس ﷺ أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ، فسأل النبي ﷺ الطالب البينة، فلم تكن له بينة، فاستحلف المطلوب، فحلف بالله الذي لا إله إلا هو، فقال رسول الله ﷺ: «بلى قد فعلت، ولكن غفر لك بإخلاص قول لا إله إلا الله».

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب الرجل يكفر قبل أن يحنث، من طريق: حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى به[3].

ثانيا: تخريج المتابعات:

أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الأيمان، باب ما جاء في اليمين الغموس[4]، من طريق سفيان الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن عبدالله بن عباس ﷺ قال: «جاء رجلان يختصمان إلى النبي ﷺ في شيء، فقال للمدعي: أقم البينة فلم يقم، وقال للآخر احلف فحلف، آلله الذي لا إله إلا هو، فقال النبي ﷺ ادفع حقه وستكفر عنك لا إله إلا الله ما صنعت».

ثالثا: الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، قد تتابع الثقات حماد بن سلمة وسفيان الثوري في رواية الحديث عطاء بن السائب، وقد صحح جمهور العلماء روايتهما عن عطاء[5].

التطبيق الثالث: عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:« قال الله تبارك وتعالى: الكبرياء ردائي والعظمة إزاري، فمن نازعني واحدا منها قذفته في النار».

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر[6]، من طريق حماد بن سلمة و أبو الأحوص عن عطاء بن السائب عن سلمان الأغر عن أبي هريرة به.

---

(١) سنن الترمذي (٣/ ٢١٧).

(٢) وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني السلسة الصحيحة (٦/ ١١٧): ورجال إسناده ثقات رجال البخاري، إلا أن عطاء بن السائب كان اختلط، لكن لا بأس به في المتابعات والشواهد.

(٣) (٢/ ١٧٢)، حديث رقم٣٢٧٥.

(٤) (١٠/ ٣٧)، حديث رقم١٩٦٦٥.

(٥) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود (١/ ٢): صحيح.

(٦) (٦/ ١٨٩)، حديث رقم٤٠٩٠.

ثانيا: تخريج المتابعات:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة، عن سفيان عن عطاء بن السائب عن الأغر عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «قال الله عز وجل: الكبرياء ردائي والعزة إزاري فمن نازعني واحدا منها ألقيه في النار».

ثالثا: الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، قد تتابع الثقات في روايته عن عطاء بن السائب[١].

التطبيق الرابع: عن عبيد الله بن عبيد بن عمير أن رجلا قال: يا أبا عبدالرحمن ما أراك تستلم إلا هذين الركنين؟ قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن مسحهما يحطان الخطيئة»، وسمعته يقول: «من طاف سبعا فهو كعدل رقبة».

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في سننه، كتاب المناسك، باب ذكر الفضل في الطواف بالبيت[٢]، من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن عبدالله بن عبيد بن عمير به.

ثانيا: تخريج المتابعات:

أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الحج، باب ما جاء في استلام الركنين[٣]، من طريق جرير. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند ابن عمر، عن سفيان بن عيينة[٤]، و عن هشيم[٥]، و من طريق همام[٦].

وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه، كتاب المناسك، باب الطواف واستلام الحجر وفضله[٧]،

---

(١) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/ ٤٠): وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الصحيح، ويقول الشيخ أحمد شاكر محقق مسند أحمد (٧/ ١٨٨): إسناده صحيح؛ لأن سفيان قد سمع من عطاء بن السائب قبل تغيره.

(٢) (٥/ ٢٢١)، حديث رقم ٢٩١٩.

(٣) (٣/ ٢٨٣)، حديث رقم ٩٥٩.

(٤) (٤/ ٣١٨)، حديث رقم٤٥٨٥.

(٥) (٤/ ٢٧١)، حديث رقم٤٤٦٢.

(٦) (٥/ ١٩١)، حديث رقم٥٧٠.

(٧) (٥/ ٢٩)، حديث رقم٨٨٧٧.

عن معمر والثوري، ومن طريقه الإمام أحمد في مسنده، مسند ابن عمر[١].

كلهم (جرير، وسفيان بن عيينة، وهشيم، وهمام، ومعمر، وسفيان الثوري)عن عطاء ابن السائب عن عبيدالله بن عبيد بن عمير عن أبيه عن ابن عمر بألفاظ مختلفة.

ثالثا: الحكم على الحديث:

الحديث صحيح؛ قد تتابع الثقات في رواية الحديث عن عطاء بن السائب، كما مر بنا في مبحث التخريج.

قال الترمذي[٢]: هذا حديث حسن[٣].

التطبيق الخامس: عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو، «قال: انكسفت الشمس على عهد رسولِ الله ﷺ، فقام رسول الله ﷺ فلم يكد يركع، ثم ركع، فلم يكد يرفع، ثم رفع، فلم يكد يسجد، ثم سجد، فلم يكد يرفع، ثم رفع، فلم يكد يسجد، ثم سجد، فلم يكد يرفع، ثم رفع، وفعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، ثم نفخ في آخر سجوده، فقال: أف أف، ثم قال: رب، ألم تعدني أن لا تعذبهم وأنا فيهم؟ ألم تعدني ألا تعذبهم وهم يستغفرون».

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجمعة، باب من قال: يركع ركعتين[٤]، من طريق حماد ابن سلمة عن عطاء بن السائب به.

ثانيا: تخريج المتابعات:

أخرجه النسائي في سننه، كتاب الكسوف، باب نوع آخر[٥]، من طريق عبد العزيز بن عبد الصمد[٦].

---

(١) (٥/ ١٤٤)، حديث رقم ٥٦٢١.

(٢) سنن الترمذي (٣/ ٢٨٣).

(٣) وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته (١/ ٤٣٧): صحيح، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط محقق صحيح ابن حبان (٩/ ١٢): إسناده قوي، سفيان الثوري سمع من عطاء بن السائب قبل الاختلاط.

(٤) (٢/ ٣٩٤)، حديث رقم ١١٩٤.

(٥) (٣/ ١٣٧)، حديث رقم١٤٨٢.

(٦) عبدالعزيز بن عبدالصمد ثقة، قال عنه أبو زرعة في الجرح والتعديل(٥/ ٣٨٩): ثقة،=

وأخرجه الإمام أحمد، مسند عبدالله بن عمرو[١]، من طريق شعبة.

وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه، باب الآيات[٢]، عن سفيان الثوري، ومن طريقه الإمام أحمد في مسنده، مسند عبدالله بن عمرو[٣].

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الدعاء والرغبة إلى الله في الجلوس في آخر صلاة الكسوف حتى تنجلي الشمس إذا لم يكن قد انجلت[٤]، من طريق سفيان الثوري.

كلهم (عبدالعزيز بن عبدالصمد، وشعبة، وسفيان الثوري، وجرير) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ بألفاظ مختلفة.

ثالثا: الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، تتابع على روايته عن عطاء جمع من الثقات، كحماد، وسفيان الثوري، وشعبة، وعبدالعزيز بن عبدالصمد.

وقد ذكر الإمام البخاري طرف الحديث في ترجمة أحد أبوابه في الصحيح، حيث قال – رحمه الله –: باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة، ويذكر عن عبدالله بن عمرو نفخ النبي ﷺ في سجوده في كسوف[٥].

قال ابن حجر العسقلاني في الفتح: وإنما ذكره البخاري بصيغة التمريض؛ لأن عطاء بن السائب مختلف في الاحتجاج به وقد اختلط في آخر عمره، ولكن أخرجه ابن خزيمة من رواية سفيان الثوري، وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه، وأبوه وثقه العجلي وابن حبان، وليس هو من شرط البخاري[٦].

وقال في الفتح: ثبت في أبي داود من حديث عبدالله بن عمرو[٧].

= وقال النسائي وأحمد في تهذيب الكمال(١٨/١٦٨): ثقة، وقال الحافظ في التقريب (ص: ٣٥٨): ثقة حافظ من كبار التاسعة.

(١) (١١/٦٨)، حديث رقم٦٥١٧.

(٢) (٣/١٠٣)، حديث رقم٤٩٣٨.

(٣) (٦/٣٤٧)، حديث رقم٦٨٦٨.

(٤) (١/٦٨٠)، حديث رقم ١٣٩٣.

(٥) صحيح البخاري، (٣/١٠٦).

(٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣/٨٤).

(٧) فتح الباري (٣/٨٥).

وقال أيضا: والزيادة المذكورة من رواية حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب، وقد سمع منه قبل الاختلاط في قول يحيى بن معين وأبي داود، والطحاوي وغيرهم[١].

قال الصنعاني في فتح الغفار عن حديث من رواية النعمان بن بشير[٢]: ويشهد له حديث ابن عمرو عند أبي داود ورجاله ثقات[٣].

التطبيق السادس: عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: قال لي رسول الله ﷺ: «صم من كل شهر ثلاثة أيام، واقرأ القرآن في كل شهر»، فناقصني وناقصته، فقال: «صم يوما وافطر يوما».

قال عطاء: واختلفنا عن أبي: فقال بعضنا: سبعة أيام، وقال بعضنا: خمسا.

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب قراءة القرآن وتحزيبه وترتيله، باب في كم يقرأ القرآن[٤]، من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب به.

ثانيا: تخريج المتابعات:

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الصيام، باب الصوم بعد النصف من شعبان إلى رمضان[٥]، من طريق زائدة بن قدامة عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف تصوم؟»، قلت: أصوم فلا أفطر، قال: «صم من كل شهر ثلاثة أيام»، قلت: إني أقوى من ذلك، قال: فلم يزل يناقصني وأناقصه حتى قال: « فصم أحب الصيام إلى الله عز وجل صوم داود، صوم يوم وإفطار يوم».

ثالثا: الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، تتابع الثقات حماد بن سلمة وزائدة بن قدامة[٦] في روايته عن عطاء

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٨٥).

(٢) فتح الغفار (٢/ ٦٧٣).

(٣) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود(١/ ٢): حديث صحيح، وكذا قال أحمد شاكر محقق مسند أحمد (٦/ ٣٤٧).

(٤) (٢/ ٥٤)، حديث رقم ١٣٨٩.

(٥) (٢/ ٨٦)، حديث رقم٣٣٥٢.

(٦) قال أبو زرعة في الجرح والتعديل (٣/ ٦١٣): صدوق من أهل العلم، وقال أبو حاتم: كان ثقة صاحب سنة، وقال العجلي في الثقات (١/ ٣٦٧): ثقة صاحب سنة، وقال الحافظ في التقريب=

ابن السائب.

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: وهذا إسناد رجاله ثقات كلهم، إلا أن عطاء بن السائب كان اختلط، ولا يدرى أتلقاه حماد عنه قبل الاختلاط أم بعده؟!؛ لأن حماد سمع منه في الصحيح والاختلاط جميعا(١).

قلت: فإن حماد قد سمع من عطاء قبل الاختلاط، كما نص على ذلك النقاد وجهابذة هذا الفن، وعلى فرض ثبوت سماع حماد بن سلمة من عطاء حال اختلاطه، فإن حماد قد تابعه متابعة تامة زائدة بن قدامة، وهو ثقة في نفسه، قد صحح الأئمة سماعه من عطاء، يقول الحافظ ابن حجر: فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري وشعبة وزهيرا وزائدة وحماد بن زيد وأيوب عنه صحيح، ومن عداهم يتوقف فيه، إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين مرة مع أيوب كما يومي إليه كلام الدارقطني ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة وسمع منه مع جرير وذويه، والله أعلم(٢).

التطبيق السابع: عن عبدالله بن عمرو: أن رجلا قال: اللهم اغفر لي ولمحمد وحدنا، فقال رسول الله ﷺ: «لقد حجبتها عن ناس كثير».

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد، كتاب الأذكار، باب دعاء الأخ بظهر الغيب(٣)، والإمام أحمد في مسنده، مسند عبدالله بن عمرو(٤)، من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبيه به.

ثانيا: الحكم على الحديث:

الحديث صحيح.

قال الإمام البوصيري: هذا إسناد رجاله رجال الصحيح، إلا أن عطاء بن السائب اختلط

= (ص:٢١٣): ثقة ثبت صاحب سنة.

(١) صحيح أبي داود (٥/ ١٣٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٦).

(٣) (١/ ٢١٩) حديث رقم٦٢٦.

(٤) (٦/ ١٦٣) حديث رقم٦٥٩٠، و(٦/ ٣٣٤) حديث رقم٦٨٤٩، و(٦/ ٤٧٧)حديث رقم٧٠٥٩.

بأخرة، وحماد بن سلمة، إنما روى عنه بعد الاختلاط[1].

قلت: وقد مر بنا سابقا أن حماد قد ذهب أكثر العلماء على صحة سماعه من شيخه عطاء وأنه قد سمع منه قبل اختلاطه، فلا وجه هنا لتضعيف الحديث برواية حماد عن عطاء بعد اختلاطه، بل أن الصواب، كما أثبتنا سابقا[2].

التطبيق الثامن: أن علي ﷺ قال لعمر ﷺ: يا أمير المؤمنين أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المبتلى حتى يعقل».

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند علي بن أبي طالب[3]، من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي ظبيان به.

ثانيا: تخريج المتابعات:

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدا[4]، من طريق أبي الأحوص وجرير بن عبدالحميد عن عطاء بن السائب عن أبي ظبيان قال: أتى عمر بامرأة قد فجرت، فأمر برجمها، فمر علي ﷺ فأخذها فخلى سبيلها، فأخبر عمر، قال: ادعوا لي عليا، فجاء علي ﷺ، فقال: يا أمير المؤمنين لقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة، عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المعتوه حتى يبرأ، وإن هذه معتوهة بني فلان، لعل الذي أتاها وهي في بلائه»، قال: فقال عمر: لا أدري، فقال علي – عليه السلام –: وأنا لا أدري.

ثالثا: الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ لأنه موقوف[5].

---

(١) إتحاف الخيرة المهرة بزائد المسانيد العشرة (٦/ ١٤٨).

(٢) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في صحيح الأدب المفرد (١/ ٢٤٢): صحيح.

(٣) (٢/ ١٤٨) حديث رقم ١٣٢٧، و(٢/ ١٦١) حديث رقم ١٣٦٠، وحديث رقم ١٣٦٢.

(٤) (٤/ ١٤٠)، حديث رقم٤٤٠٢.

(٥) وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى القول برفع الحديث، فقال – رحمه الله – في الفتح (١٢/ ١٢١): وقد رجح النسائي الموقوف، ومع ذلك فهو مرفوع حكما.

قال الدارقطني في العلل، عندما سئل عن حديث ابن عباس عن علي عن النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون والنائم والصبي»، فقال: هو حديث يرويه أبو ظبيان حصين ابن جندب، واختلف عنه؛ فرواه سليمان الأعمش، واختلف عنه؛ فقال جرير بن حازم: عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن علي ورفعه إلى النبي ﷺ عن علي وعن عمر، تفرد بذلك عبدالله بن وهب عن جرير بن حازم.

وخالفه ابن فضيل ووكيع، فروياه عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن علي وعمر موقوفا.

ورواه عمار بن زريق عن الأعمش عن أبي ظبيان عن علي وعمر موقوفا، ولم يذكر فيه ابن عباس.

وكذلك رواه سعد بن عبيدة عن أبي ظبيان موقوفا.

واختلف عنه، فقيل عن أبي ظبيان عن علي موقوفا، قاله أبوبكر بن عياش وشريك عن أبي حصين.

ورواه عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي وعمر مرفوعا.

حدث به عنه حماد بن سلمة، وأبو الأحوص، وجرير بن عبدالحميد، وعبدالعزيز بن عبدالصمد العمي، وغيرهم.

وقول وكيع وابن فضيل أشبه بالصواب، والله أعلم(١).

وقد رجح النسائي الوقف، فقال – رحمه الله –: وهذا أولى بالصواب، وأبو حصين أثبت من عطاء بن السائب، وما حدث به جرير بن حازم بمصر فليس ذاك، وحديثه عن يحيى بن أيوب أيضا(٢).

وقد ذهب الزيلعي إلى القول بوقف الحديث أيضا، فقال – رحمه الله –: معلول بالوقف، كما رواه النسائي من حديث أبي حصين بفتح الحاء وكسر الصاد عن أبي ظبيان عن علي(٣).

قلت: وتجدر الإشارة إلى أن سبب ضعف هذا الحديث هنا ليس الخلاف في سماع حماد

(١) علل الدارقطني (٣/٧٣).
(٢) السنن الكبرى (٦/٤٨٨).
(٣) نصب الراية (٤/١٦٣).

ابن سلمة من عطاء؛ فقد تابع حماد بن سلمة متابعة تامة أبو الأحوص سلام بن سليم، وهو ثقة، قال عنه العجلي: كان ثقة صاحب سنة واتباع[١].

وكذا قال أبو زرعة[٢]، والحافظ في التقريب: سلام بن سليم ثقة متقن صاحب حديث[٣].

فسبب تضعيف الحديث هنا الوقف، والله تعالى أعلم.

التطبيق التاسع: عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لما كانت الليلة التي أسري بي فيها، أتت علي رائحة طيبة، فقلت: يا جبريل، ما هذه الرائحة الطيبة؟ فقال: هذه رائحة ماشطة ابنة فرعون وأولادها، قال: قلت: وما شأنها؟ قال: بينما هي تمشط ابنة فرعون ذات يوم إذ سقطت المدرى من يديها فقالت: بسم الله، فقالت لها ابنة فرعون: أبي، قالت: لا، ولكن ربي ورب أبيك الله، قالت: أخبره بذلك؟، قالت: نعم، فأخبرته، فدعاها، فقال: يا فلانة وإن لك ربا غيري؟ قالت: نعم، ربي وربك الله، فأمر ببقرة من نحاس فأحميت، ثم أمر بها أن تلقى هي وأولادها فيها، قالت له: إن لي إليك حاجة، قال: وما حاجتك؟ قالت: أحب أن تجمع عظامي وعظام ولدي في ثوب واحد وتدفننا قال: ذلك لك علينا من الحق، قال: فأمر بأولادها فألقوا بين يديها واحدا واحدا، إلى أن انتهى ذلك إلى صبي لها مرضع، وكأنها تقاعست من أجله، قال: يا أمه اقتحمي، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، فاقتحمت»، قال: قال ابن عباس: تكلم أربعة صغار: عيسى ابن مريم عليه السلام، وصاحب جريج، وشاهد يوسف، وابن ماشطة ابنة فرعون.

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند عبدالله بن عباس[٤]، وأبو عبدالله الحاكم في مستدركه، كتاب التفسير، باب تفسير سورة التحريم،[٥] من طريق حماد بن سلمة عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

(١) تاريخ الثقات (١/ ٢١٢).
(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٢٦٠).
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٦١).
(٤) (٣/ ٢٥٣) حديث رقم ٢٨٢٢، و(٣/ ٢٥٤) حديث رقم ٢٨٢٣، وحديث رقم ٢٨٢٤.
(٥) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٥٣٨) حديث رقم٣٨٣٥.

ثانيا: الحكم على الحديث:

الحديث صحيح.

قال أبو عبدالله الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[١].

قال الذهبي: هذا حديث حسن الإسناد[٢].

التطبيق العاشر: عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: فيما يحكي عن ربه – عز وجل– أنه قال: «من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، ومن ذكرني في ملأ من الناس ذكرته في ملأ أكثر منهم وأطيب».

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة[٣]، من طريق حماد بن سلمة عن عطاء ابن السائب عن سلمان الأغر عن أبي هريرة ﷺ به.

ثانيا: تخريج المتابعات:

أخرجه أبو عبدالله الحاكم في المستدرك، كتاب التوبة والإنابة[٤]، من طريق جرير بن عبدالحميد عن عطاء بن السائب عن أبي عبدالرحمن عن أبي هريرة ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ: من ذكر الله تعالى في نفسه ذكره الله تعالى في نفسه، ومن ذكر الله في ملأ ذكره الله في ملأ هم أكثر من الملأ الذي ذكرهم فيه وأطيب، ومن تقرب إلى الله شبرا تقرب الله منه ذراعا، ومن تقرب من الله ذراعا تقرب الله منه باعا، ومن أتى الله مشيا أتاه هرولة، ومن أتى الله هرولة أتاه الله سعيا».

ثالثا: الحكم على الحديث:

الحديث صحيح.

قال الحاكم[٥]: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة[٦].

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٥٣٨).
(٢) العلو للعلي الغفار (١/ ٥٤).
(٣) (٨/ ٣٧٧)، حديث رقم٨٦٣٥.
(٤) المستدرك على الصحيحين (٤/ ٢٧٥)، حديث رقم٧٦٢٥.
(٥) المستدرك على الصحيحين (٤/ ٢٧٥).
(٦) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني محقق كتاب الإيمان لابن تيمية (١/ ٧٧): صحيح.

المطلب الثاني
القول الراجح في صحة سماع
حماد بن سلمة من شيخه عطاء بن السائب

بعد جمع أقوال العلماء وسبرها، والعرض الموجز للتطبيقات العملية، فإن الذي أراه أقرب إلى الصواب ما ذهب إليه أكثر المحدثين من أن حماد بن سلمة قد سمع من شيخه عطاء ابن السائب قبل اختلاطه.

فيقبل حديث حماد عن شيخه عطاء إذا حدث عنه وتفرد، إلا أن يكون في الحديث قرينة أخرى تقتضي رده وتضعيفه.

والله تعالى أعلى وأعلم.

الخاتمة

وبعد أن وفقني الله تعالى وأعانني بمنه وكرمه على الانتهاء من هذا البحث، رأيت أن ألخص أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي، وأتبعها بالتوصيات المقترحة.

أولاً: النتائج:

١- ذهب أكثر المحدثين على أن سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب كان قبل الاختلاط.

٢- لم يخرج الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما لحماد بن سلمة في روايته عن شيخه عطاء.

٣- أكثر من خرج لحماد بن سلمة في روايته عن عطاء بن السائب من أصحاب الكتب التسعة هو الإمام أحمد، وقد أخرج الإمام أحمد لحماد بن سلمة عن غير عطاء أيضا.

٤- حصرت في هذا البحث كل مرويات حماد بن سلمة عن شيخه عطاء بن السائب في الكتب الستة وقد بلغ عدد المرويات عشرة، خرجت منها في هذا البحث ثمانية، وامتنعت عن تخريج رواية أبو داود وابن ماجه لحديث «من ترك موضع شعرة..»؛ لكونها قد خرجت وحققت في البحث المعنون ب « الانبساط بتحقيق سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب قبل الاختلاط».

٥- أكثر من أخرج لحماد بن سلمة في روايته عن عطاء بن السائب من أصحاب الكتب

الستة هو أبو داود السجستاني في سننه، وقد بلغ عدد المرويات ستة.

ثانياً: التوصيات:

١- الحرص على سبر الروايات والنظر فيها، وعدم الاقتصار على الأقوال النظرية في الكتب.

٢- الحرص على أخذ الأدلة وعزوها من مصادرها الأصلية وعدم الاعتماد على الكتب الوسيطة إلا عند الحاجة.

٣- القيام بدراسة لأسانيد المختلطين ممن قد اختلف العلماء في سماعهم تلاميذهم منهم هل هو قبل الاختلاط أم بعده.

وفي الختام أسال الله العلي القدير أن أكون قد وفقت ولو بجزء يسير في خدمة سنة نبينا محمد ﷺ، فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

١. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبو سعيد خليل العلائي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبدالرحمن بن يوسف المزي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٠م.

٣. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث والضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة،ط ١، ١٩٨٥م.

٤. التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، الناشر: دار المعارف العثمانية، حيدر آباد.

٥. تاريخ ابن معين، رواية الدوري، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١، ١٩٧٩م.

٦. الطبقات الكبرى، لأبي عبدالله محمد بن سعد الهاشمي البصري البغدادي، الناشر: دار

الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.
٧. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي بن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط ١، ١٩٥٢م.
٨. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي محمد بن عدي الجرجاني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١،١٩٩٧م.
٩. الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان الدارمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط ١،١٤١٦هـ.
١٠. تقريب التهذيب، لأحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
١١. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد الحميري الفاسي أبو الحسن بن القطان، الناشر: دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٩٩٧م.
١٢. نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب، لأبي الفضل حسن بن محمد بن حيدر الصنعاني، الناشر: دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٦هـ.
١٣. السنن الكبرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
١٤. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٩٧٥م.
١٥. الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لبركات بن أحمد بن محمد الخطيب زين الدين ابن الكيال، الناشر: دار المأمون، بيروت، ط ١، ١٩٨١م.
١٦. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، الناشر: دار الرسالة العالمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩م.
١٧. علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، الناشر: مكتبة الفارابي، ط ١، ١٩٨٤م.
١٨. الجرح والتعديل، لعبدالرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي بن أبي حاتم، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٥٢م.

١٩. مسند الإمام أحمد، أبوعبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.
٢٠. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبدالله وغيرهم، رواية أحمد بن محرز، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق،ط١، ١٩٨٥م.
٢١. الإحسان في تقريب صحيح بن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
٢٢. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دار المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
٢٣. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ٢٠٠٣م.
٢٤. صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣،٢٠٠٣م.
٢٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط:، ١٣٧٩هـ.
٢٦. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٢٧. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبدالرحيم بن الحسن العراقي، الناشر: مكتبة محمد عبد المحسن المكتبي، ط١، ١٩٦٩م.
٢٨. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد، الناشر: مكتبة الدار، ط١، ١٩٨٨م.
٢٩. مختار الصحاح، لزين الدين أبوعبدالله محمد بن أبي بكر الرازي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٩٩٩م.
٣٠. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأنصاري، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٣١. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي،

الناشر: مكتبة السنة، مصر، ط ١، ٢٠٠٣م.
٣٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، الناشر: دار طيبة، الرياض.
٣٣. المختلطين، لصلاح الدين أبي سعيد بن كيكلدي العلائي، الناشر: مكتبة: الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٦م.
٣٤. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار الحديث، القاهر، ط:، ٢٠٠٦م.
٣٥. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبدالعظيم بن عبد القوي زكي الدين المنذري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
٣٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط، ١٩٩٢م.
٣٧. المجتبى من السنن، لأحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٩٨٦م.
٣٨. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق والدار القيمة، ط٢،١٩٨٣م.
٣٩. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة، ط ١، ٢٠٠١م.
٤٠. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني، الناشر: دار طيبة، الرياض ط١،١٩٨٥م، ودار ابن الجوزي، الدمام ط١،١٤٢٧هـ.
٤١. سنن الدارقطني، لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط، ١٩٩٦م.
٤٢. شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الأزدي المصري، المعروف بالطحاوي، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ط١،١٩٩٤م.
٤٣. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الطهماني النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.

٤٤. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الأزدي المصري، المعروف بالطحاوي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت،ط ١، ١٤٩٤م.
٤٥. تاريخ الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي، الناشر: دار الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٩٨٤م.
٤٦. المستدرك على الصحيحين وبهامشه تعليقات الأئمة البيهقي والذهبي وابن الملقن وابن حجر العسقلاني، لأبي عبدالله الحاكم، الناشر: دار الميمان، الرياض، ط ١،٤ ٢٠١م.
٤٧. نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
٤٨. شرح علل الترمذي، لزين الدين عبدالرحمن أحمد بن رجب البغدادي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٩٨٧م.
٤٩. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مؤسسة قرطبة، مصر، ط ١، ١٩٩٥م.
٥٠. مصنف عبدالرزاق، لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٥١. صحيح الجامع الصغير وزياداته، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت.
٥٢. السلسلة الصحيحة الكاملة، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت.
٥٣. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
٥٤. صحيح وضعيف سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة، الاسكندرية.
٥٥. فتح الغفار الجامع لأحكام سنة المختار، الحسن بن أحمد بن يوسف الصنعاني، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٥٦. صحيح أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ٢٠٠٢م.

٥٧. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن إسماعيل البوصيري، الناشر: دار الوطن، الرياض، ١٩٩٩م.
٥٨. صحيح الأدب المفرد، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: دار الصديق، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
٥٩. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٩٨٩م.
٦٠. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، لشمس الدين محمود بن أحمد الذهبي، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٩٩٥م.
٦١. الإيمان، لأحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٩٩٣م.